

مناورة بوريس جونسون تقرب أكثر من بريكست فوضوي

المعارضة المنقسمة تتحد في رفض قرار تعليق البرلمان



المد الشعبي يصل لندن

وتبدو لدى الأحزاب نوافذ صغيرة فقط من الفرص للاستقرار على زعيم بديل قبل تعليق 9 سبتمبر أو مباشرة بعد استئناف جلسات البرلمان في 14 أكتوبر.



في المقابل، يملك جونسون فرصة للمناورة وذلك عن طريق تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة بعد 31 أكتوبر دون السعي لتمديد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وكانت هناك إشارات تشي بأن جونسون يستعد بالفعل لإجراء انتخابات عامة. حتى من دون تصويت ناجح بحجب الثقة، يمكن لرئيس الوزراء استدعاء صناديق الاقتراع المفاجئة لاستباق منافسيه. والانتخابات المفاجئة ستمنح جونسون الفرصة لتصوير نفسه على أنه حاول تنفيذ خروج بريطانيا من مجلس العموم.

يعد غارفان والش، وجه شبه بين قرار جونسون، الذي يدفع بريطانيا إلى حافة أزمة دستورية، وقرار تعليق عمل البرلمان، الذي اتخذ الملك تشارلز الأول في منتصف القرن السابع عشر، وأدى إلى حدوث حرب أهلية دامت 11 عاماً.

ويقول والش، في تحليل نشرته مجلة فورين بوليسي، "من خلال تعليق عمل البرلمان في أكثر اللحظات الحرجة، يسير رئيس الوزراء البريطاني على خطى الملك تشارلز الأول. لن تكون النتيجة مميتة، لكنها ستؤدي إلى ظهور العنف في المؤسسات الديمقراطية في البلاد."

لنفسين لجونسون أن يستهدفه أيضا بحجب الثقة. نظرا لأن الحكومة تمتلك أغلبية ذات مقعد واحد في مجلس العموم، فإن الاقتراح سيحظى بفرصة جيدة لتميره. وإذا خسر جونسون هذا التصويت، فسيتكون أمام البرلمان 14 يوما لتعيين رئيس جديد؛ والفشل في القيام بذلك سيؤدي إلى انتخابات عامة.

ومن شأن اقتراح حجب الثقة أن يوقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون صفقة إلا إذا استطاعت أحزاب المعارضة الجزاءة في المملكة المتحدة أن تستقر على رئيس وزراء جديد، الأمر الذي يتطلب منها وضع خلافاتها جانبا ووضع استراتيجية متماشية. فتعليق البرلمان وإن هو يساعد في توحيد المعارضة فإنه لا تزال هناك عقبات.

وقد اقترح زعيم حزب العمال جيريمي كوربين مؤخرا أن يقود حكومة قصيرة الأجل تسعى إلى تمديد خروج بريطانيا من الاتحاد قبل الدعوة إلى انتخابات عامة. لكن الديمقراطيين الأحرار، الذين يعارضون أيضا خطط جونسون، لا يريدون أن يصبح كوربين رئيسا للوزراء. وبدلا من ذلك، اقترحوا أن المرشح الذي يحظى بالإجماع ينبغي أن يقود البلاد إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي. ويرفض المشرعون المحافظون المتطرفون، الذين سيكون دعمهم أساسيا في اقتراح بحجب الثقة، رئاسة وزراء كوربين.



جونسون للبرلمان، فيما عنونت صحيفة التايمز صدر صفحتها الأولى بعبارة "جونسون يختار الكسر" في إشارة إلى أنه يدفع بريطانيا إلى حافة أزمة دستورية. وكان عنوان صحيفة دايلي تلغراف "يجب على رئيس الوزراء أن ينفذ إرادة الأمة".

وخرج الناس بالآلاف في احتجاجات أمام البرلمان ووسط المدن البريطانية الأخرى، مباشرة وخلال ساعات من إعلان الخطوة للظواهر، ووصفوا ما حدث بأنه "انقلاب" وطالبوا جونسون بالاستقالة. وتم توقيع عريضة لمنع هذه الخطوة التي جمعت إلى حد الآن أكثر من مليون توقيع. واحتشد الآلاف من كلية غرين خارج البرلمان مساء الأربعاء، ولوحوا بأعلام الاتحاد الأوروبي ولاقعات للتعبير عن غضبهم. ونظمت تجمعات أصغر في بلدات ومدن أخرى، بينما أصدر 25 أسقفا من كنيسة إنكلترا خطابا مفتوحا حول مخاوفهم من "الصدمات الاقتصادية" لخروج بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي من الفراق وغيرهم من الفئات الضعيفة.

صعوبات مزدوجة

على الرغم من أن وقتهم ينفذ، فإن المشرعين المعارضين لم تنفذ خياراتهم. ومن بين الخيارات الطعن في قرار تعليق البرلمان في المحكمة - رغم أن لديهم في قضيتهم فرصة ضئيلة للنجاح لأن الحكومة تتمتع بصلاحيات قانونية للقيام بذلك. ويمكن للمشرعين أيضا محاولة تحديد مواعيد جلسات البرلمان بين منتصف سبتمبر ومنتصف أكتوبر لتجاوز التعليق.

ويلفت غارفان والش، مستشار سابق لسياسة الأمن القومي والدولي لحزب المحافظين، إلى أن انتخابات عام 2017 أنتجت برلمانا معارضا للرئيس دون صفقة، والذي من خلال المناورة التشريعية، أقر قانونا من خلال تصويت واحد في أبريل من هذا العام وأجبر حكومة رئيسة الوزراء آنذاك، تريزا ماي، على السعي لتمديد مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حتى 31 أكتوبر. وتخطط غالبية أعضاء البرلمان، بما في ذلك بعض أعضاء حزب المحافظين، لتكرار تلك المناورة. ويمكن

وعلى الرغم من انقسام الشارع البريطاني بين مؤيد ومعارض لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلا أن خطوة إغلاق البرلمان أثارت غضب الكثيرين، فيما تسببت الخطوة في تمزقات في نسج الطيف السياسي، بما في ذلك بين أعضاء حزب المحافظين الذي ينتمي له جونسون.

وكان كبير المشرعين المحافظين كين كلارك من بين أولئك الذين وصفوا قرار تعليق البرلمان بأنه "سخي".

فرصة لتوحيد الصف

اعتبر المنتقدون، الذين وصفوا قرار رئيس الوزراء بالانقلاب، بأن القرار فرصة لتوحيد صفوف المعارضة المتباينة، والتي أكدت أنها ستواصل اتخاذ تدابير لمنع الخروج عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق على الرغم من تصرفات رئيس الوزراء. وصدرت صحيفة الغارديان صفحتها الأولى بعنوان "غضب شديد إزاء تعليق

الخروج قبل الموعد النهائي في 31 أكتوبر، وسيصعب ذلك على رافضي الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق استصدار قانون يمنع هكذا خروج، أو التقدم بمذكرة لحجب الثقة عن الحكومة. وقال رئيس مجلس العموم، جون بيركو "يتضح الآن بشكل قاطع أن الغرض من تعليق عمل البرلمان هو إيقافه عن مناقشة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأداء واجبه في صياغة مسار الدولة".

وأضاف بيركو "هذا الأمر يبدو مراوغا، ويشير استطلاع رأي تم نشره إلى أن الناخبين بدأوا يشمون رائحة الخديعة". وكشف الاستطلاع الذي أجرته "يو غوف" عن أن نسبة 27 بالمائة فقط يؤيدون قرار جونسون، بينما من يعارضونه يشكلون نسبة قدرها 47 بالمائة. تمنح مناورة جونسون خصومه السياسيين وقتا أقل لمنع خروج فوضوي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

المراحل النهائية قبل بريكست

النهائي بعد. ولن يستأنف البرلمان أعماله إلا بعد خمسة أسابيع من ذلك. ويتيح تعليق أعمال البرلمان عادة للأحزاب الرئيسية عقد مؤتمراتها السنوية.

لكن مدته غير الاعتيادية هذه المرة، والتي تمتد لأكثر من الأسابيع الثلاثة التي تحتاجها المؤتمرات، أثارت شكوكا لدى المعارضة بأن يكون مناورة من رئيس الوزراء لمنع نوابها من مناقشة خروج من دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي وتعطيله.

14 سبتمبر - 2 أكتوبر
تتعدد في هذه الفترة مؤتمرات الأحزاب الرئيسية: الحزب الليبرالي الديمقراطي بين 14 و17 سبتمبر، وحزب العمال بين 21 و25 الشهر نفسه، وحزب المحافظين بين 29 سبتمبر و2 أكتوبر.

31 أكتوبر
دخول بريكست حيز التنفيذ، ما لم يتم إرجاؤه من جديد، علما أنه أرجئ مرتين بعدما كان مقررا في 29 مارس 2019. لكن بوريس جونسون أكد أنه سينفذ بريكست في هذا اليوم "مهما كلف الأمر"، مع أو دون اتفاق.

14 أكتوبر
خطاب الملكة تقدم فيه برنامج عمل الحكومة أمام البرلمان الذي يستأنف أعماله في هذا التاريخ. لن

يؤدي قرار رئيس الوزراء بوريس جونسون بتعليق البرلمان إلى تكثيف الضغط على المعارضة البريطانية والاتحاد الأوروبي من خلال تضيق نافذة الفرصة لتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر، مما يزيد من فرص حدوث بريكست في ذلك التاريخ. لا يزال لدى خصومه في البرلمان البريطاني وحكومات الاتحاد الأوروبي بعض أوراق اللعب، في جهودهم لمنع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لندن - قبل أسبوع من التصويت في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في يونيو 2016، لقيت النائبة عن حزب العمال جو كوكس حتفها إثر تعرضها لطلقة نارية وطعنة من رجل يبلغ من العمر 52 عاما، وصاح بعد استهدافه كوكس، المعارضة لبريكست، "بريطانيا أولا".

تحولت هذه الحادثة من جريمة بشعة إلى رمز ومظهر من مظاهر العنف المحيطة بالبريكست. وسطرت بداية التحول في بريطانيا الشعبية، التي انتهت بها المطاف في متاهة الخروج الصعبة، وعلى رأس حكومتها بوريس جونسون الذي يمكن أن يخرق كل القواعد والسياسات التي قامت عليها توجهات لندن لعقود طويلة من أجل بريكست وفي موعده.

منذ حملة الاستفتاء، ثم بعد ترأسه لوزارة الخارجية، وصولا إلى 10 داوونينغ ستريت خلفا لتريزا ماي، كان جونسون متمسكا بفكرة الخروج بأي ثمن، حتى لو أدى الأمر إلى انفصال دون اتفاق. لكن، كان لدى المعارضين والمتابعين بعض الشكوك في تحقيق ذلك اعتمادا على أن جونسون سيواجه معارضة من البرلمان، على غرار ما واجهته رئيسة الوزراء المستقبلية تريزا ماي.

قال المتابعون إن إنهاء عضوية بريطانيا المستمرة منذ 46 عاما، سيشكل تحديا كبيرا لجونسون خصوصا وأنه لا يحظى سوى بغالبية هزيلة في البرلمان، ويواجه معارضة شديدة من داخل حزبه المحافظ. وأكد الاتحاد الأوروبي مرارا أنه لن يعيد التفاوض على اتفاق الخروج الذي توصل إليه مع تريزا ماي ورفضه البرلمان البريطاني ثلاث مرات.

لكن جونسون، الذي قاد حملة مغادرة الاتحاد الأوروبي، أكد في كلمته إثر تعيينه رئيسا للوزراء "سنتفي بوعود البرلمان المتكرر للشعب ونخرج من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر مهما كلف الأمر". وفي منتصف أزمة سياسية تصر بها البلاد منذ قرن من الزمن، فاجأ جونسون الجميع بطلب تعليق عمل البرلمان لمدة 5 أسابيع. يعني هذا القرار أنه سيكون أمام البرلمان أسبوعان فقط لمراجعة اتفاق

لندن - بإعلانه تعليق أعمال البرلمان لخمس أسابيع، أثار رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون غضب قسم كبير من الطبقة السياسية في البلاد وهز الجدول الزمني لعملية الخروج من الاتحاد الأوروبي. في ما يأتي المراحل النهائية قبل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي المقرر في 31 أكتوبر، ما لم تحصل تحولات جديدة في الملف.

3 سبتمبر
تستأنف في هذا التاريخ أعمال البرلمان لمدة قصيرة. ولن يكون أمام النواب، نتيجة لقرار بوريس جونسون، سوى أسبوع واحد تقريبا لإجراء مناقشات. قبل أن يتم تعليق أعماله. وسيصعب ذلك على رافضي الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق استصدار قانون يمنع هكذا خروج، أو التقدم بمذكرة لحجب الثقة عن الحكومة.

14 سبتمبر - 2 أكتوبر
تتعدد في هذه الفترة مؤتمرات الأحزاب الرئيسية: الحزب الليبرالي الديمقراطي بين 14 و17 سبتمبر، وحزب العمال بين 21 و25 الشهر نفسه، وحزب المحافظين بين 29 سبتمبر و2 أكتوبر.

31 أكتوبر
دخول بريكست حيز التنفيذ، ما لم يتم إرجاؤه من جديد، علما أنه أرجئ مرتين بعدما كان مقررا في 29 مارس 2019. لكن بوريس جونسون أكد أنه سينفذ بريكست في هذا اليوم "مهما كلف الأمر"، مع أو دون اتفاق.

14 أكتوبر
خطاب الملكة تقدم فيه برنامج عمل الحكومة أمام البرلمان الذي يستأنف أعماله في هذا التاريخ. لن